منظمة التحرير الفلسطينية
وحدة وطنية - هيئة قومية - تحرير
مركز الأبحاث
الفلسطيني

إعادة تشـكل خارطة التحالفات الحزبية

في إسرائيل قبيل انتخابات 2026

مركز الأبحاث الفلسطيني
2026

مختصر سياسات

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

تشهد الساحة السياسية في إسرائيل قبيل انتخابات أكتوبر/ تشرين أول 2026 مرحلة إعادة تشكّل عميقة في بنية التحالفات الحزبية، تتجاوز الاعتبارات الانتخابية التقليدية نحو إعادة هندسة موازين القوة داخل النظام السياسي. ويأتي إعلان التحالف بين نفتالي بينيت ويائير لابيد تحت اسم "معًا" بوصفه نقطة انطلاق لتحولات أوسع، تعكس انتقال التنافس من مستوى الأحزاب المنفردة إلى مستوى الكتل السياسية الكبرى.

في المقابل، يواجه معسكر بنيامين نتنياهو تحديات تتعلق بإدارة تحالفاته اليمينية والحفاظ على تماسكها، في ظل صعود قوى دينية–شعبوية وتزايد الضغوط المرتبطة بالسياق الأمني والسياسي، خاصة منذ أحداث هجوم 7 أكتوبر 2023 .وبين هذين المسارين، تتبلور ديناميات اصطفاف جديدة تشمل أيضًا محاولات توحيد التمثيل العربي، وبروز فاعلين مركزيين مثل غادي آيزنكوت كعوامل ترجيح محتملة.

ضمن هذا السياق، تهدف هذه الورقة إلى تحليل اتجاهات إعادة تشكيل خارطة التحالفات الانتخابية، وتفكيك دوافعها البنيوية، وتقييم قدرتها على إنتاج توازنات سياسية جديدة قد تعيد رسم معادلة الحكم في إسرائيل.

إعادة تشكيل خارطة التحالفات الحزبية

في 26 نيسان/أبريل 2026، أعلن بينيت ولابيد– اللذان سبق أن تقاسما رئاسة الحكومة بين عامي 2021 و2022 وفق صيغة تناوب—عن دمج حزبيهما ضمن تحالف انتخابي جديد يحمل اسم "معًا". ويعكس هذا التطور بداية إعادة تشكّل المشهد التحالفي في إسرائيل قبيل انتخابات أكتوبر 2026، في سياق يُعاد فيه ترتيب اصطفافات القوى الرئيسية داخل الساحة السياسية.

وقد سبقتهم الأحزاب العربية في نهاية يناير/كانون الثاني بالإعلان عن بناء إطار تحالفي موحّد، في مؤشر مبكر على توجه استراتيجي نحو توحيد الصف الانتخابي. وتم التوصل إلى اتفاق مبدئي لإعادة تشكيل "القائمة المشتركة"، عقب اجتماع قيادي عُقد في مدينة سخنين، حيث وقّعت كلٌّ من القائمة العربية الموحدة، والجبهة– العربية للتغيير، والتجمع الوطني الديمقراطي على وثيقة التزام تهدف إلى إعادة بناء هذا الإطار، بما يعزز تمثيلها البرلماني وقدرتها التفاوضية في المرحلة المقبلة.

وفي تعليقه على هذا التوجه، أشار سامي أبو شحادة إلى الأبعاد المتوقعة لهذا التشكيل، قائلاً: "القائمة المشتركة من الممكن أن تكون القائمة الثانية أو الثالثة من حيث حجمها وتمثيلها في الكنيست، ما يجعلها كتلة برلمانية

قادرة على أن تنجز أكثر من أي حزب صغير لوحده، ولها أبعاد أيضًا من حيث التمثيل في اللجان وقدرتنا على العمل الدولي"[1].

في المقابل، لا يزال موقف معسكر اليمين بقيادة بنيامين نتنياهو غير محسوم بصورة نهائية، رغم استناده في المرحلة الراهنة إلى تحالفات مع قوى الصهيونية الدينية ذات النزعة الشعبوية، وفي مقدمتها تيارا بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير.

بينيت ولابيد: تحالف قديم – جديد

تَشكّل الائتلاف الحكومي بين بينيت ولابيد عام 2021 بوصفه استجابة ظرفية لإنهاء حالة الانسداد السياسي وإزاحة نتنياهو، أكثر من كونه تعبيرًا عن تقارب أيديولوجي. وقد اعتمد على تجميع أطراف متباينة حول هدف مشترك مع تأجيل الخلافات الجوهرية، غير أن هشاشة الأغلبية وغياب قاعدة سياسية متماسكة حدّا من قدرته على الاستمرار، فانتهى خلال فترة لم تتجاوز 18 شهرًا.

وفي هذا السياق، يُنظر إلى التحالف الجديد "معًا" باعتباره محاولة لإعادة إنتاج تجربة سابقة بصيغة أكثر مؤسسية، لا تقتصر على التنسيق الانتخابي التقليدي، بل تتجاوز ذلك نحو إعادة تشكيل بنية المعارضة الإسرائيلية في مواجهة مركز ثقل سياسي لا يزال يتمثل في نتنياهو وحزب الليكود، إلى جانب الأحزاب الصهيونية الدينية. ويشير هذا التطور إلى انتقال التنافس السياسي من مستوى الاصطفافات الحزبية التقليدية إلى مستوى إعادة هندسة الكتل السياسية الكبرى داخل النظام الحزبي الإسرائيلي.

دوافع التحالف الجديد

يأتي إعلان تشكيل تحالف "معًا" بين بينيت ولابيد في سياق تحوّل ملموس في ميزان القوة داخل الخارطة الحزبية الإسرائيلية، حيث لم يعد الانقسام التقليدي بين اليمين واليسار كافيًا لتفسير ديناميات التنافس السياسي، بل برز انقسام أكثر تأثيرًا بين كتلة يقودها حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو مدعومة بأحزاب اليمين الديني، وبين معسكر متنوع يسعى لإعادة بناء مركز سياسي قادر على الحكم.

وفي ظل هذا التوازن غير المستقر، يتجه الفاعلون السياسيون نحو صيغ تحالفية أوسع لتجاوز التشتت وتعزيز القدرة على المنافسة وتشكيل الحكومة. ضمن هذا الإطار، يعكس تحالف بينيت–لابيد محاولة لإعادة ترتيب

موازين القوة داخل معسكر المعارضة، وتحويله من حالة تعددية ضعيفة التأثير إلى كتلة أكثر تماسكًا وقابلية للفعل السياسي.

- **توحيد المعارضة وإسقاط نتنياهو**، يشكّل هذا الدافع المحرّك المركزي في بنية التحالف، إذ يتموضع ضمن منطق إعادة تشكيل معادلة السلطة عبر كسر استمرارية الهيمنة التي كرّسها بنيامين نتنياهو. ويعكس هذا التوجّه إدراكًا تراكميًا لدى الفاعلين السياسيين بأن التشتت البنيوي داخل المعارضة كان عاملًا حاسمًا في إعادة إنتاج حكم نتنياهو عبر جولات انتخابية متعاقبة[2].

وعليه، يتجه التحالف إلى بناء كتلة معارضة متماسكة قادرة على تحويل التعددية إلى قدرة تنافسية فعلية داخل النظام التمثيلي. في هذا السياق، يكتسب تصريح لابيد دلالة تأسيسية حين وصف التحالف بأنه "ضمانة لعدم تشكيل حكومة جديدة برئاسة نتنياهو"، بما يحوّل التحالف من إطار انتخابي إلى أداة سياسية وظيفتها منع إعادة إنتاج السلطة القائمة. بالموازاة، يعكس تصريح بينيت بأن "عهد الانقسام قد انتهى وبدأ عهد الإصلاح" محاولة لإضفاء طابع تحوّلي على هذا الاصطفاف، من خلال تقديمه كمدخل لإعادة بناء المجال السياسي وليس مجرد تحالف تكتيكي ظرفي[3].

- **تعظيم القوة الانتخابية عبر توحيد القوائم الانتخابية**، ينبني هذا الدافع على مقاربة براغماتية تسعى إلى تعظيم العائد الانتخابي من خلال تقليص التشتت داخل الكتلة الوسطية–اليمينية. فدمج القائمتين لا يقتصر على زيادة عدد المقاعد المحتملة، بل يعكس سعيًا لإعادة تنظيم الخريطة التصويتية بما يحدّ من الهدر الناتج عن التعددية الحزبية داخل المعسكر الواحد[4].

وتُظهر استطلاعات الرأي أن التحالف الانتخابي بين بينيت ولابيد يتمتع بقدرة تنافسية مرتفعة في المشهد السياسي، إذ عكس أول استطلاع أُجري بعد الإعلان عن هذا التحالف إعادة تشكّل في موازين القوى داخل الخريطة الحزبية الإسرائيلية. فقد حصل تحالف "معًا" على 26 مقعدًا، متقدمًا بفارق طفيف على حزب الليكود بزعامة نتنياهو الذي حصل على 25 مقعدًا، فيما برز حزب "يشار" بقيادة غادي آيزنكوت كقوة مؤثرة محتملة بحصوله على 15 مقعدًا[5]. ويشير هذا التوزيع إلى أن التحالف قد ينتقل إلى موقع الصدارة البرلمانية، بما يمنحه بعدًا استراتيجيًا يتجاوز الحسابات الانتخابية التقليدية، خاصة في ظل قدرته على تحويل التباينات البنيوية بين مكوناته إلى مكاسب سياسية تراكمية، حيث يعالج بينيت محدودية البنية التنظيمية والموارد، بينما يستعيد لابيد جزءًا من زخمه السياسي المتراجع، ما يجعل من هذا التحالف محاولة لإعادة هندسة التمثيل الانتخابي داخل النظام الحزبي عبر دمج نقاط القوة الفردية في كتلة سياسية واحدة أكثر تماسكًا.

- **معالجة التشظي وإعادة إنتاج الاستقرار**، ينطلق هذا الدافع من تشخيص بنيوي للأزمة السياسية في إسرائيل، حيث أدى تصاعد الاستقطاب وتنامي دور اليمين الديني الشعبوي إلى تعميق الانقسام داخل النظام الحزبي وإضعاف قدرته على إنتاج حكومات مستقرة.

في هذا السياق، يسعى التحالف إلى إعادة ضبط مركز الثقل السياسي عبر تقليص تأثير التيارات الأكثر راديكالية، وعلى رأسها سموتريتش وبن غفير، واللذين يُنظر إلى صعودهما كعامل مُفاقِم للتشظي الداخلي. ويطرح التحالف نفسه كإطار بديل قادر على إنتاج صيغة حكم أكثر توازنًا، تقوم على الجمع بين مكونات متعددة ضمن قاعدة توافقية. وقد عبّر لابيد عن هذا التوجه بالتأكيد على ضرورة "الوحدة بعد سنوات من الانقسام الداخلي الحاد"[6]، في حين أشار بينيت إلى أن المرحلة الراهنة تمثل بداية "عهد الإصلاح"[7]، بما يعكس محاولة لإعادة تعريف الاستقرار السياسي كأولوية بنيوية تتقدم على الانقسامات الأيديولوجية، وإعادة تموضع المركز السياسي باعتباره فضاءً براغماتيًا قادرًا على استيعاب التباينات دون الانزلاق نحو الاستقطاب الحاد.

- **بناء كتلة قيادية موسعة عبر استقطاب شخصيات أمنية بارزة**، يعكس هذا الدافع توجّهًا نحو إعادة تشكيل النخبة القيادية من خلال إدماج شخصيات ذات خلفية أمنية–عسكرية، بما يعزّز من رصيد التحالف في مجالات الثقة والشرعية المؤسسية. فاستقطاب شخصيات مثل غادي آيزنكوت لا يُفهم فقط كتعزيز عددي، بل كإعادة إنتاج لصورة القيادة السياسية بوصفها امتدادًا للنخبة الأمنية التي تحظى بقبول واسع داخل المجتمع الإسرائيلي[8].

ويخدم هذا التوجه هدفين متكاملين: أولًا، ترسيخ نموذج "القيادة الجماعية" كبديل عن الشخصنة السياسية، وثانيًا، جذب شرائح الناخبين المترددين الذين يميلون إلى ربط الكفاءة السياسية بالخبرة الأمنية. كما يعكس هذا المسار توظيف ما يمكن تسميته بـ "رأسمال المؤسسة الأمنية" كأداة لإعادة بناء الثقة في المشروع السياسي للتحالف، خصوصًا في ظل بيئة سياسية تتسم بارتفاع منسوب عدم اليقين والانقسام الداخلي.

الائتلاف: القوة والضعف

تعكس القاعدة الاجتماعية–السياسية لكل من بينيت ولابيد تباينًا بنيويًا واضحًا في المرجعيات؛ إذ يستند بينيت إلى التيار اليميني الديني القومي الداعم للسيادة على الضفة الغربية والتوسع الاستيطاني، بينما يرتكز لابيد على التيار العلماني الليبرالي الوسطي، خصوصًا الطبقة الوسطى الحضرية وقطاعات التكنولوجيا والمدافعين عن الحقوق المدنية. ورغم هذا التباين، أظهرت تجربتهما في "حكومة التغيير" عام 2021، إلى جانب العلاقة الشخصية بينهما، إمكانية إنتاج تفاهمات وظيفية عابرة للانقسام الأيديولوجي[9].

في هذا السياق، يسعى التحالف إلى تجاوز نقاط التباين عبر تثبيت مجموعة من المحددات السياسية والبرامجية التي تشكّل أرضية مشتركة للحكم، تقوم على المزج بين الاعتبارات الأمنية والإصلاح المؤسسي وإعادة ضبط بنية التحالفات داخل النظام السياسي.

- **التوجه الأمني وحدود التحالف السياسي،** يتبنى التحالف خطابًا أمنيًا صارمًا يقوم على تثبيت مبدأ الرفض الكامل لأي تنازل إقليمي، حيث صرّح بينيت بأنه لن يتم التنازل عن "سنتيمتر واحد للعدو"[10]، وهو ما يعكس تموضعًا داخل اليمين الأمني–القومي. وفي البعد السياسي، يحدد التحالف إطارًا ائتلافيًا مغلقًا يقوم على حصر الشراكة فيما يُعرف بالأحزاب "الصهيونية"، مع استبعاد كل من الأحزاب العربية والأحزاب الدينية المتشددة (الحريديم)، بهدف تعزيز التجانس الأيديولوجي وتقليل احتمالات التفكك الائتلافي.
- **إعادة تشكيل معادلة التمثيل السياسي واستبعاد الأحزاب العربية،** يتعامل التحالف مع التحولات المحتملة في التمثيل العربي، في ظل الحديث عن "القائمة المشتركة" التي أُعلن عن تشكيلها لخوض انتخابات يناير/كانون الثاني 2026، وما قد يترتب عليها من تعزيز حضور الأحزاب العربية في الكنيست.

يدفع هذا التطور نحو تبنّي مقاربة تقوم على استبعاد الأحزاب ذات الأغلبية العربية من أي تركيبة حكومية محتملة، في إطار السعي إلى احتواء كلفة التجربة السابقة لما عُرف بـ"حكومة التغيير"، والتي واجهت إشكاليات داخلية مرتبطة بالاعتماد على دعم أو تنسيق غير مباشر مع أطراف عربية. وفي الوقت ذاته، يخدم هذا التوجه هدفًا انتخابيًا يتمثل في إعادة تموضع الخطاب السياسي بما يتيح استقطاب شرائح مترددة داخل المعسكرات الإسرائيلية، عبر تقديم صيغة حكومية أكثر تجانسًا من حيث البنية السياسية والقومية، بما يعزز قابليتها للتسويق الانتخابي[11].

يعكس موقف بينيت ولابيد تحولًا واضحًا بين الممارسة السابقة والخطاب الحالي. فبينما شكّل ائتلافهما عام 2021 سابقة بإدماج القائمة العربية الموحدة ضمن معادلة الحكم، متجاوزًا أحد المحظورات التقليدية في النظام السياسي الإسرائيلي، يتجه الخطاب الراهن إلى نفي الاعتماد على هذه الأحزاب واستبعادها من أي ترتيبات مستقبلية.

- **برنامج الإصلاحات السياسية والمؤسسية،** يرتكز البرنامج السياسي للتحالف على حزمة إصلاحات يُفترض تنفيذها فور الوصول إلى السلطة، تعكس توجهًا لإعادة هيكلة العلاقة بين الدولة ومؤسساتها السياسية. في مقدمة هذه الإجراءات:
  - الدعوة إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية في أحداث 7 أكتوبر، بما يعكس إعادة تقييم أداء المؤسسات الأمنية والسياسية.

- الدفع نحو قانون الخدمة العسكرية الإلزامية الشاملة، بما يشمل تجنيد الحريديم وإنهاء سياسات التهرب من الخدمة، في محاولة لإعادة توزيع العبء المجتمعي بشكل أكثر توازنًا.
- طرح إصلاح مؤسسي يتمثل في تحديد ولاية رئيس الوزراء بثماني سنوات كحد أقصى، بهدف الحد من تمركز السلطة وإعادة تنظيم تداولها داخل النظام السياسي.
- تجميد مسار الإصلاح القضائي الذي يقوده ياريف ليفين، وإعادة تعزيز استقلال القضاء واستعادة ثقة الجمهور به، بما يشير إلى محاولة إعادة ضبط العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية ضمن إطار مؤسسي أكثر توازنًا[12].

مع ذلك، يواجه الائتلاف الحالي مجموعة من محددات الضعف التي قد تقيد قدرته على الوصول إلى الحكم. ووفقًا لتحليل الصحفي والمحلل السياسي شالوم يروشالمي، فإن هذا التحالف، رغم ما يُظهره من تماسك تنظيمي وقدرة ظاهرية على الحشد، يظل محكومًا بقيود بنيوية داخلية تحدّ من هامش حركته السياسية. إذ يواجه بينيت معضلة الحفاظ على قاعدة "اليمين البراغماتي" التي قد تبدي تحفظًا تجاه التحالف مع لابيد، في حين يواجه لابيد ضغطًا مماثلًا من قاعدته الوسطية–اليسارية التي تنظر بحذر إلى أي اصطفاف مع قيادة ذات خلفية يمينية. وعليه، تصبح إمكانية الوصول إلى الحكم مرهونة بقدرة الائتلاف على إدارة هذه التناقضات الداخلية بصورة دقيقة، أكثر من اعتمادها على توازناته العددية وحدها.

أما التحدي الآخر فيتمثل في موقف غادي آيزنكوت، الذي يُعد عامل ترجيح محتملًا لكنه غير محسوم، في ظل مؤشرات على تفضيله عدم الانخراط في موقع قيادي ثانوي داخل بنية التحالف، ما قد يؤثر في معادلة القوة السياسية داخل الائتلاف.

توسيع الائتلاف: دعوة آيزنكوت وتنافس على الزعامة

وجّه الائتلاف الجديد دعوة إلى رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت للانضمام إلى بنيته القيادية، في إطار استراتيجية تهدف إلى تعزيز وزنه السياسي عبر استقطاب شخصيات أمنية ذات تأثير رمزي وشعبي. وقد أبدى لابيد استعدادًا لإعادة ترتيب مواقع القيادة داخل القائمة، بما في ذلك التراجع إلى مراتب أدنى لصالح آيزنكوت[13].

في المقابل، رفض آيزنكوت الانضمام، مفضلًا دعم توحيد المعارضة دون الاندماج التنظيمي، في ظل سعيه للحفاظ على استقلاليته السياسية وتفادي أدوار ثانوية داخل التحالفات القائمة، مع طموح محتمل للتموضع كمرشح لرئاسة الحكومة.

صرّح سليم بريك عبر تلفزيون (مكان الإسرائيلي) بأن خريطة التحالفات لا تزال غير محسومة، مرجّحًا أن يحسم آيزنكوت قراره في اللحظة الأخيرة، انسجامًا مع طبيعة الاصطفافات الحزبية. وأشار إلى أن تحالف بينيت–لابيد أعاد تنشيط ديناميات التحالفات قبيل الانتخابات[14].

وأضاف بريك أن آيزنكوت يمتلك رصيدًا قويًا، إلا أن فرص رئاسة الحكومة تميل أكثر لصالح بينيت لقدرته على منافسة بنيامين نتنياهو، مع ترجيح إمكانية تولي آيزنكوت وزارة الدفاع. وختم بأن بنية المعارضة قد تتجه إلى جبهتين أو ثلاث، بحسب تموضعه، مع أفضلية لتحالف موحد.

يبدو أن غادي آيزنكوت يتقاطع مع أهداف تحالف بينيت–لابيد، لكنه يختلف فيما يتعلق بموقعه داخل المعادلة القيادية، مع تطلع واضح نحو رئاسة الوزراء. ومع ذلك، يظل هناك توافق في الهدف الاستراتيجي المتمثل في إزاحة بنيامين نتنياهو والسعي إلى إحداث تغيير في بنية السلطة السياسية القائمة.

نتنياهو والائتلاف الجديد

بعد إعلان تشكل الائتلاف الجديد "بينيت– لابيد"، شرع ائتلاف بنيامين نتنياهو في تفعيل حملة سياسية وإعلامية منظمة تستهدف تفكيك شرعيته الانتخابية. تقوم هذه المقاربة على إبراز ما يُقدَّم بوصفه طابعًا "انتهازيًا" للتحالف، نتيجة غياب أرضية أيديولوجية متماسكة تجمع مكوناته، إلى جانب العمل على تضخيم التباينات بين القواعد الحزبية ذات المرجعيات اليمينية واليسارية داخله. ويعكس هذا النهج محاولة استراتيجية لاستثمار الانقسام البنيوي في الائتلاف الجديد بهدف إضعاف تماسكه الداخلي والتأثير على سلوك الناخبين المترددين[15].

الخلاصة

تشير معطيات خارطة التحالفات في إسرائيل إلى أن الهدف المتمثل في إزاحة بنيامين نتنياهو، رغم مركزيته، لا يكفي لضمان نجاح تحالفات المعارضة. إذ تتوقف الفاعلية السياسية لأي ائتلاف بديل على قدرته على تقديم برنامج متماسك يعالج التحولات البنيوية التي تعمّقت منذ هجوم 7 أكتوبر/ تشرين أول 2023، سواء على المستوى الأمني أو المؤسسي.

كما تبرز أهمية العامل القيادي في ترجيح موازين القوى، حيث يشكّل موقف آيزنكوت عنصرًا حاسمًا في تحديد شكل الخريطة التحالفية، بما قد يدفع نحو تبلور كتلة معارضة أكثر اتساعًا وتماسكًا. وعليه، فإن فرص إحداث تغيير فعلي في بنية السلطة تبقى رهينة بمدى قدرة هذه التحالفات على تجاوز منطق التنسيق الانتخابي إلى بناء مشروع سياسي متكامل وقابل للحكم.

---

[1] وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية- معًا، (2026). رؤساء الأحزاب العربية بأراضي 48 يوقعون تعهدا لإعادة تشكيل القائمة المشتركة، 22 يناير/ كانون ثاني 2026، https://2u.pw/nlFhzF

[2] Khalil E. Jahshan (2026). The 2026 Israeli Election: Will Bennett and Lapid Oust Netanyahu?, Arab Center Washington, 30 Apr 2026, https://2u.pw/XWbtzs

[3] Peter Beaumont (2026). Israel must change direction: Netanyahu rivals join forces for next election, The Guardian, 27 Apr 2026, https://2u.pw/SMGPMA

[4] Ibid, Khalil E. Jahshan.

[5] Sam Sokol (2026). Poll shows new Lapid-Bennett union edging out Likud as largest party، The Times of Israel, 28 April 2026, https://2u.pw/92HMsA

[6] الجزيرة نت (2026) 'تحالف مفاجئ بين بينيت ولبيد للإطاحة بحكومة نتنياهو'، الجزيرة نت، 26 أبريل/ نيسان 2026، https://2u.pw/kibIpp

[7] Keshet Neev and James Genn (2026). Former PMs Bennett, Lapid hold press conference, launch unified party for Knesset elections, The Jerusalem Post, 27 April 2026, https://2u.pw/adQd5S

[8] أنظر كل من:

- مؤسسة زوايا للفكر والإعلام (2026). خصم نتنياهو الأخطر.. آيزنكوت يتحكم بتوازنات الانتخابات من خارج التحالفات، مؤسسة زوايا للفكر والإعلام، 2 مايو/ أيار 2026، https://2u.pw/85rHip
- مرجع سابق. الجزيرة نت (2026)
- Ibid, Keshet Neev and James Genn (2026)

[9] ماهر الشريف، (2026). تحالف بينيت-لبيد: هل يحمل خياراً سياسياً بديلاً؟، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، 4 أيار/ مايو 2026، https://2u.pw/FoDHj9

[10] Ibid, Peter Beaumont (2026).

[11] Israel, (2026). Poll shows new Lapid-Bennett union edging out Likud as largest party, of Times 28 April 2026, https://2u.pw/92HMsA

[12] مرجع سابق. ماهر الشريف.

[13] شالوم يروشالمي، (2026). تحالف "بينيت-لابيد" وإعادة رسم الخريطة السياسية 2026، موقع "زمان يسرائيل Zman Yisrael" بالعبرية (ברית האינטרסים של בנט ולפיד)، 27 ابريل/ نيسان 2026، https://2u.pw/IoYsHE

[14] سليم بريك (2026). مقابلة صحفية على قناة كان الاسرائيلية. 26 ابريل/ نيسان 2026. http://bit.ly/4dpVmqX

[15] مرجع سابق. شالوم يروشالمي، (2026).